

كتاب الشهر

نمر فريحة يفتد الثغر في المنظومة التربوية: تلك مأساة التعليم في لبنان والعالم العربي

كثيرة هي الاعمال التي يصدرها اهل الاختصاص كل سنة عن الفجوات الكثيرة في المنظومة التربوية والتعليمية في لبنان، وتتقاطع في ما بينها لجهة تشخيص العلل. آخرها "تعليم فاشل تربية فاشلة - مراثاة التعليم والتربية في لبنان والعالم العربي". كتاب يدق ناقوس الخطر، محذرا من الاهمال الحاصل على هذا المستوى، ما ينعكس سلبا على بناء المواطن والانسان، وتصل انعكاساته الى اقتصاد البلد

المقدمة وصفا للكتاب بأنه "خلاصة تجربة طويلة في الحقل التربوي من طالب الى معلم ابتدائي ثم ثانوي ثم جامعي. تلميذ تعلم في مدرسة الضيقة الحكومية مع عدد كبير من اترابه في غرفة واحدة على الرغم من تفاوت الاعمار والصفوف، وعانى الضعف المتجذر فيها، خصوصا في اللغة الاجنبية. كان معلما للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة بعد تخرجه في دار المعلمين، ثم طالبا في كلية التربية، ومعلما في المرحلة الثانوية قبل الالتحاق بجامعة ستانفورد في اميركا بعد حصوله على منحة من الجامعة اللبنانية. مع العودة الى الوطن، بدأ المشوار التربوي الذي كان مليئا بالمطبات والخييات اكثر من غناه بتحقيق الاهداف والاحلام، في حقل يعتبره كل مفكر وعالم اجتماع مفتاح التطور والتنمية والتغيير لاي مجتمع".

صدر نمر منصور فريحة العديد من الاعمال والكتب والدراسات كباحث في الحقل التربوي، وتولى رئاسة المركز التربوي للبحوث والامماء في لبنان المخول وضع المناهج وتطويرها وتأليف الكتب المدرسية، ووضع اسس لنظام التقييم ومماذج الامتحانات، والتخطيط والاحصاء والابحاث التربوية، وتدريب المعلمين والمديرين، والاشراف على دورهم.

هذا التعريف الطويل بالمؤلف ضروري لظهار ان كتابه الجديد يشرح واقع التعليم في لبنان، بالاستناد الى امور عايشها بنفسه، واخرى استقصاها حول الواقع التربوي الذي يراوح مكانه منذ اكثر من نصف قرن. كيف لنظام تعليمي هرم عفا عليه الزمن ان يواكب التطورات والتحديات التكنولوجية والاتصالية، ويهيئ الطلاب ويرودهم المهارات والاسلحة العلمية والتكنولوجية لدخول سوق العمل بكل ثقة وقدرة تنافسية؟ اننا نعيش في عصر طاحن لا يرحم، والامم التي لا تستدرك

هناتها ونقاط ضعفها وتتيقظ الى اهمية مجتمع المعرفة، ستسحق تحت قطار التطور الذي يسير بسرعه القصوى. الطلاب هم رأس المال الوحيد الذي يعول عليه في بلد يعيش في رمال متحركة ويقع فوق خارطة تمزقها النزاعات والهزات المستمرة. فاقصاد الخدمات والاقتصاد الريعي اشبه بفقاعة تنفجر حال ارتطامها بأي ازمة، وبالتالي فالمطلوب هو المساهمة في اقتصاد المعرفة وعالم المعارف والعلوم والابتكارات، وهذه النقطة شبه غائبة في الخطط الموضوعية للقطاع التربوي في لبنان والعالم العربي على حد سواء.

هذا ما يتعمق فيه الكتاب الذي تدرس فصوله: الانظمة التربوية في العالم العربي، مخرجات المدرسة العربية، موقع وزارة التربية في معظم الدول العربية، القطاع التعليمي الخاص، واقع الطلبة والمعلمين، مواصفات المدرسة الفاشلة، وغيرها من المحاور المرتبطة بعملية التربية والتعليم واكتساب المعرفة.

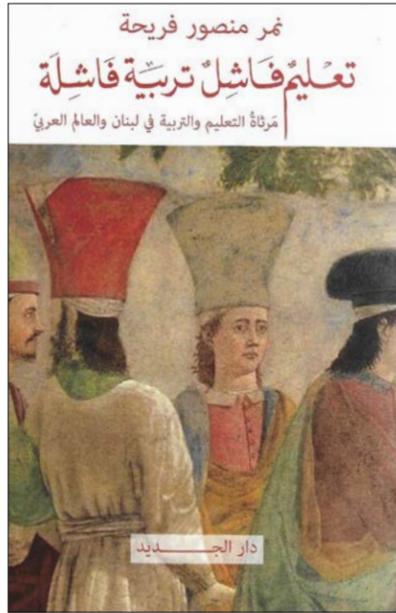
اذا اردنا اختصار سبب تردي الوضع التعليمي في لبنان والعالم العربي، يمكن القول ان السلطة السياسية هي العلة في المقام الاول. فالانظمة التربوية في لبنان والعالم العربي تتأثر بشكل مباشر بالنظام السياسي القائم، و"تجد نفسها في خدمة هذا النظام حتى لو كان سيئا ولا يحظى بقبول معظم المواطنين. فالقيّمون على النظام التربوية هم جزء من الادارة العامة التي تقود البلاد، لذلك، يقومون بما يتفق مع القوانين طالما انها تخدم السلطة والوطن من وجهة نظر الحكومة".

انطلاقا من هذا الواقع، يرى الكاتب ان اقتراحات القيمين على النظام التربوي صارت خجولة لا تتضمن اي تحديث او تجديد او جرأة. اذ يستعدون المواضيع الحديثة في المناهج، او تلك التي تثير جدلا واشكاليات خوفا من اثاره غضب

السلطة السياسية. اصف الى ذلك البيروقراطية القائلة في وزارات التربية والاداريين الفاسدين. اما الطامة الكبرى، فهي عمل وزارات التربية وفق مبدأ "قياس واحد يناسب الجميع". وهذه النظرية اثبتت خطأها في السياسات التربوية الحديثة. انها نظرية تطبيق في البلدان التي لا تعير اهتماما للفرد كفرد في ذاته، بل تتعاطى معه كعضو ضمن مجموعة على حد تعبير المؤلف. هكذا، يضع المسؤولون مناهج دراسية لتطبيقها بصرامة من دون اخذ الاختلافات بين التلامذة في الاعتبار. مثلا، لا يعاؤون بواقع ان كل تلميذ ذكي في مجال معين. اذا كان هناك تلميذ يرع في حفظ المعلومات، لا يعني ذلك انه يتمتع بذكاء يفوق ذكاء الطالب الذي لا يتمتع بهذه الملكة. لكن وباللاسف، فالمبدأ الذي تقيس من خلاله وزارات التربية العربية قدرات التلميذ وكفاءاته هو الحفظ وتخزين الكم الاكبر من المعلومات. لا وحدات قياسية اخرى مثل الحس النقدي، والقدرة التحليلية، وحس الابتكار، وحس العلوم التي تعد العناصر الاساسية والضرورية في العملية التربوية. اصف الى ذلك العشوائية في نظام تقييم الطالب. مثلا يورد المؤلف ان "النموذج الطاغي هو ان صاحب المعدل الاعلى يُقبل في الطب، تليه الهندسة والتدريج نصل الى القبول في كليات التربية، ثم يليها الحد الادنى الذي يشجع على دخول كلية الشريعة. تمر السنوات ويتخرج الجميع، لكن لخريج الشريعة مكانة وقوة من حيث السلطة تفوق عشرات المرات تلك التي يتمتع بها الطبيب والمهندس والمعلم. فهو يصبح القائد الفعلي في بيئته وعلى الجميع الانصياع لتوجيهاته".

اذا، يعتبر المؤلف ان اصحاب القرار هم المصدر الاول للضعف التربوي الحاصل، ف "اي عمل تطويري يتطلب تغييرا ما في معارف كل مسؤول تربوي، او مهاراته او تصرفاته. الا ان وزارات التربية والعاملين فيها برهنوا انهم اول من يعارضون التغيير". ذلك يتطلب الخضوع لدورات تدريبية، وتعديل اسلوب عمل المعني، واعادة تقييم انتاجيته، وتحسين قدراته.

يضيف المؤلف ان مدرء المدارس لا يحبون التغيير لانه قد يمس صلاحياتهم او يعدل فيها. كذلك الامر بالنسبة الى وسائل تقييم اداء التلاميذ، فقد "يتطلب المنهاج الحديث مثلا اساليب تقييم مختلفة ومتعددة لما يقوم به الطلبة، وهذا يفرض



غلاف الكتاب.

الانظمة التربوية في لبنان والعالم العربي تتأثر بالنظام السياسي القائم

على المعلمين اشياء كثيرة لا يرغبون في التدريب عليها". الى جانب قصر السنة الدراسية في العالم العربي (لا تزيد عن 120 يوما)، يتوقف الباحث عند نقطة بالغة الاهمية هي غياب الاستراتيجية والتخطيط التربويين. يعرف الاستراتيجية بأنها "خطة عمل طويلة الامد، تتضمن الخطوط العريضة لمستقبل التربية في البلد ودورها في عملية الائمة والتطوير وبناء جيل من المواطنين". وترتبط هذه الاستراتيجية التربوية بالاستراتيجية الوطنية الشاملة "التي تركز على الاقتصاد بشكل اساسي لانه العمود الفقري لكل تحسين وتطوير في البلد".

لكن حتى في حال وضعت هذه الاستراتيجية كما في لبنان عام 2000 ثم في عام 2011، لن ينظر فيها احد من المسؤولين.

يتوقف طويلا عند كل جهاز او عنصر من العناصر التي تشكل المنظومة التربوية، معددا

علاقتها ومشكلاتها، واحيانا حسناتها مثل فصل المدارس الخاصة. رغم انه اعتبر ان بعضها تجاري بحت، وبعضها الاخر يمرر ايديولوجيته الدينية او الطائفية او السياسية، الا ان تلاميذ هذه المدارس برعوا في اللغات الاجنبية، على عكس المدارس الرسمية مثلا.

من الفصول البارزة في الكتاب، واحد حمل عنوان "المدرسة الفاشلة". هنا، وضع المؤلف بضعة معايير للحكم على المدرسة الفاشلة. عرف هذه المدرسة بأنها تلك "التي تقيم اداء طلبتها بحسب ما يستذكرونه من معلومات ولو لم يفهموا ما استظروه، وتلك التي تنشئ طلبتها على عدم احترام الاخرين المختلفين عنهم في اللون والجنسية والدين والمذهب. وايضا، تلك التي يتخرج طلبتها وليس لديهم مهارات عملية او فكرية واضحة يمكنهم استخدامها لايجاد عمل اذا توقفوا عن متابعة الدراسة". اذا اخذنا وحدة القياس هذه، وقيمنا بها المدارس العاملة في لبنان، ترى كم واحدة ستسبب في هذا الامتحان؟ لعل في تقرير المكتب الدولي للتربية في جنيف الصادر عام 2017 ابلغ اجابة عن ذلك. اذ لاحظ ان خريجي المدارس في دول العالم الثالث يعانون من "تغريب عن ثقافتهم الوطنية، وضعف في التمكن من اللغة الام، وامية وظيفية، وضعف في المسؤولية المدنية، وضعف في المهارات الرقمية التي يحتاجها سوق العمل، وازدياد نسبة اللاتسامح والعنف".

هنا، يخلص المؤلف الى ان "توصيف واقع خريجي مدارس عدد كبير من دول العالم الثالث يقرع ناقوس الخطر حول كفاءات هؤلاء الخريجين، وقدراتهم ومواقفهم. وهذا يعتبر تنبيها للدولة التي تستمر في لامبالاتها في اصلاح نظامها التربوي بشكل حقيقي، وليس على الورق. لكننا حتى الان، نقرأ الخطط الاصلاحية التي تبنتها هذه الدولة او تلك، فنعجب بالغايات الطموحة والاهداف التي اذا تحققت ستثقل البلد ليصبح في مصاف الدول الخمس العظمى. تمضي سنوات ونكتشف بأن الامور تراوح مكانها، وتتساءل عن كيفية تبخر هذه الطموحات. عندما يكون القيم على تنفيذ خطة الاصلاح مدعيا، وليس عارفا او قادرا على ادارة العملية الاصلاحية، لن يتم تحقيق اي شيء، خصوصا في ظل انظمة سياسية غير مهتمة بالتربية، ولا تسائل مسبب الفشل عن اعماله التي اضررت بالقطاع التربوي ككل".